

دور الصناعات التحويلية في تعزيز التنافسية وتسريع وتأثير النمو الاقتصادي: العراق حالة دراسية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤)

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦/٤/٩
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٦/ ٥/١٧

م.م. سمر مد عباس جواد (***)

أ.د. مصطفى كامل رشيد (*)

المستخلص

يهدف البحث تفحص دور الصناعات التحويلية في العراق من اجل وضعها في عتبة الانطلاق الصناعي المحلي لمواجهة حالة ضعف التنوع الاقتصادي وتردي فاعلية الأنشطة القطاعية، ليكون بمثابة الدرع الاقتصادي الأهم في التصدي للآزمات والصدمات الاقتصادية، عبر دوره الأساسي في تعزيز التنافسية وتسريع وتأثير النمو الاقتصادي. تتجلى أهمية البحث في الدور الأساسي والمحوري للصناعات التحويلية في تنشيط دور الأنشطة الإنتاجية الأساسية الأخرى والثانوية وتقوية الروابط الامامية والخلفية لتلك القطاعات، الامر الذي يرسم بدوره مقدرة الاقتصاد العراقي على احياء التنافسية ودعم النمو الاقتصادي، يفترض البحث ان احياء الصناعات التحويلية يعزز من المقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي ويقوي بنية الاقتصاد، من خلال التركيز على الدور الأساسي للنفط الخام. استخدم البحث عدد مختار من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية بغية الوصول الى تأكيد او نفي فرضيته للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤)، توصل البحث الى صحة فرضيته حيث ان الصناعات التحويلية كانت ضعيفة والنمو الاقتصادي كان غير مستقر، أوصى البحث باتباع استراتيجية الصناعات التحويلية الوطنية المقترحة من اجل تعزيز المقدرة التنافسية للاقتصاد العراقي وتحسين حالة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصناعات التحويلية، القطاعات الاقتصادية، التنافسية، النمو الاقتصادي.

dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

Sarmadjwad2000@yahoo.com

(*) كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة لمستنصرية

(**) وزارة المالية

مقدمة

في الوقت الذي يواجه فيه العالم تطورات تقنية متسارعة فان اغلب اقتصادات العالم تحافظ على هيكل انتاجها ومن ثم هيكل صادراتها متنوعة لتخفيف حدة تداعيات احتكاكها مع بعضها البعض، وتفادي الاضرار الجانبية التي من الممكن ان يتعرض لها الاقتصاد المحلي نتيجة التداخل في الأنشطة والعلميات التجارية والمالية والحقيقية عبر العالم.

يواجه الاقتصاد العراقي منزلق خطير جدا بسبب ضعف هيكل صادراته لصالح النفط الخام وهو ما عرض الاقتصاد المحلي الى درجة هشاشة كبيرة للغاية، تسببت بتعطيل اغلب فروع الصناعة التحويلية المحلية عبر الوقت.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في الدور الأساسي والمحوري للصناعات التحويلية في تنشيط دور الأنشطة الإنتاجية الأساسية الأخرى والثانوية وتقوية الروابط الامامية والخلفية لتلك القطاعات، الامر الذي يرسم بدوره مقدرة الاقتصاد العراقي على احياء التنافسية ودعم النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

ان ضعف الصناعة التحويلية تسبب بضعف مقدرة الاقتصاد على توليد وظائف جديدة ودخول من غير مصادر الموارد الطبيعية، الامر الذي تسبب بفتح الأسواق المحلية نحو العالم الخارجي، وهو ما أدى بدوره ربط الاقتصاد المحلي (الانكشاف على العالم الخارجي) باحداث وظروف الأسواق العالمية واهمها النفط، لذا يحاول هذا البحث التطرق الى كيفية علاج قطاع الصناعة التحويلية بما يؤمن لها تحقيق متطلبات الأسواق المحلية والامكانية من الصمود والتنافسية.

فرضية البحث

يفترض البحث ان احياء الصناعات التحويلية يعزز من المقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي ويقوي بنية الاقتصاد، من خلال التركيز على الدور الأساسي للنفط الخام.

هدف البحث

يهدف البحث تفحص دور الصناعات التحويلية في العراق من اجل وضعها في عتبة الانطلاق الصناعي المحلي لمواجهة حالة ضعف التنوع الاقتصادي وتردي فاعلية الأنشطة القطاعية، ليكون بمثابة الدرع الاقتصادي الأهم في التصدي للازمات والصدمات الاقتصادية، عبر دوره الأساسي في تعزيز التنافسية وتسريع وتائر النمو الاقتصادي.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للصناعة التحويلية والتنافسية

بلا شك فإن الصناعات التحويلية تعد واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية ذات التأثير الملموس في نمو وتنمية الناتج المحلي والموازنة العامة وتؤدي التنافسية دوراً فاعلاً في ديمومة هذا القطاع وتأصيل مشاركته في الاقتصاد الوطني وعلى هذا الاساس فإن هذا المبحث ستركز في الاتجاهات التالية :

- مفهوم الصناعة التحويلية
- مقومات الصناعة التحويلية
- القدرة التنافسية للصناعات التحويلية

اولاً- الصناعات التحويلية

تعرف الصناعة التحويلية طبقاً للتصنيف الصناعي الدولي بانها (تحويل المواد العضوية او غير العضوية ميكانيكياً او كيميائياً الى منتجات جديدة سواء تم ذلك بواسطة مكائن تدار بالطاقة ام يدوياً وسواء تم ذلك في المصنع او تم في بيت العامل وسواء بيعت بالجملة او بالتجزئة ، كما تعرف بانها (الصناعة التي تحول المواد الاولية من شكل الى شكل اخر يكون اكثر نفعا وتسد متطلبات لا يمكن تلبيتها من قبل والمعتمدة على الآلات التي تحركها الطاقة وتتصف بالتخصص تقسيم العمل والاستخدام الواسع للمواد الاولية والانتاج الكبير والقائمة على نتائج البحوث العلمية ذات التطور الصناعي التكنيكي المسابير للتغيرات المستمرة في نمط وشكل وطبيعة الانتاج وفي مختلف جوانب الطلب المتزايد على المنتجات الصناعية المتغيرة الانماط باستمرار (الصلوي، ٢٠٠٢، ٤٧) - وللصناعة التحويلية دورا بارزا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تؤدي الى رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية للسكان في جميع الاقطار التي تتخذ من التصنيع والتنمية الصناعية منهجاً لها وهناك تقسيمات كثيرة ومختلفة للصناعات التحويلية ولكن سنكتفي بذكر التصنيف الدولي للأنشطة الصناعية وهي ((الصناعات الغذائية والمشروبات ، صناعة منتجات التبغ ، صناعة المنسوجات ، صناعة الملابس وصنع الفراء ، صناعة الحقائق والاحذية ودبغ الجلود ، صناعة منتجات الاخشاب (باستثناء الاثاث) ، صناعة الورق ومشتقاته ، صناعة الطباعة والنشر والنسخ ، صناعة مشتقات النفط المكررة ، صناعة المنتجات الكيميائية ومشتقاتها ، صناعة المنتجات البلاستيكية ، صناعة المنتجات اللافلزية (المواد الانشائية) ، صناعة المعادن المشكلة ، صناعة الآلات والمعدات الكهربائية ، صناعة معدات النقل الاخرى ، صناعة الاثاث (عودة ، ٢٠٠٦، ٤٧).

ثانياً- مقومات الصناعة التحويلية :

تحتل الصناعة التحويلية بشكل خاص اهمية بالغة في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة الدخل الفردي وارتفاع المستوى المعيشي للسكان لامكانياتها الواسعة للاستخدام والتنامي المستمر مما يجعلها القطاع الحاسم والقائد في مجمل عمليات الانتاج والتنمية الشاملة وترتكز الصناعة التحويلية على مجموعة من الاسس والمقومات التي لاتقوم الصناعة بدونها او بتوافر البعض منها للقيام بالتصنيع وتطوره وهي :-

١- الموارد البشرية :

يعد العنصر البشري عنصر الانتاج الاول في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو غاية التنمية وهدفها ووسيلتها وبذلك يعتبر الانسان من اهم مقومات الصناعة خاصة اذا ماتوفر لديه قدرا من التعليم والمهارة والكفاءة والتدريب تمكنه من ادارة عملية التنمية والتعامل مع الالة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة اللازمة للصناعة ، لذلك ينبغي ان يمر عمال الصناعة بنمط معين من التعليم بهدف الحصول على عمال مدربين على المهارات التي يحتاجها الاقتصاد .

٢- التعليم والتدريب والخبرات الفنية :

يلعب التعليم دورا بارزا في التنمية الصناعية لعلاقة الصناعة المباشرة وغير المباشرة بالتعليم والتكنولوجيا والبحث العلمي حيث يجب ان ينال العاملين في مجال الصناعة قدرا وافرا من التعليم والتدريب والتأهيل بما يمكنهم من التعامل مع متطلبات التنمية الصناعية .

٣- الموارد الطبيعية :

تعد الموارد الطبيعية من المقومات الهامة لقيام الصناعة ولايمكن اعتبار المواد الاولية في الوقت الحاضر ثروة بحد ذاتها ما لم تستغل استغلالا جيدا ومستمر وتحويل هذه الموارد الى مصادر مختلفة في الدخل القومي وهذا يتم من خلال الصناعة لان الصناعة تعتبر من الدعائم الاساسية لاستغلال هذه الموارد .

٤- مصادر الطاقة :

تعد مصادر الطاقة من مقومات الصناعة حيث تشكل العمود الفقري لقيام وتطور الصناعة حيث هناك علاقة وثيقة بين الموارد الخام والطاقة لدور كل منها في انتاج الاخر وتشكلان ميزة نسبية قوية للبلدان التي تتوفر فيها .

٥- الموارد المالية والاستثمار :

يلعب راس المال دوراً محورياً في تطور الصناعة وقيامها اذ يستخدم راس المال في شراء الآلات الحديثة المرتفعة الاثمان وشراء المواد الخام والطاقة والقوى المحركة ودفع اجور العمال والنفقات الاخرى بمختلف انواعها فكلما توفر راس المال ساعد ذلك على الانفاق الكبير وتأمين كل الوسائل اللازمة لقيام صناعة حديثة ومتطورة (المشهداني، ٢٠١٢، ٥٨).

يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقاً أساسياً للدول النامية والدول التي تواجه تحديات النظام العالمي الامر الذي يتطلب جهوداً جادة للقيام بتعديلات وتغيرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل:

١. البيئة الاجتماعية والثقافية والتي تفرز مؤثرات على السلوك وعلى رأسها القيم والاتجاهات والدوافع.

٢. بيئة داعمة للإبداع والابتكار والإنجاز.

٣. توفير المناخ لخلق الاستثمار من كفاءة ادارية واستقرار سياسي، كفاءة السياسات الحكومية الداعمة والمساندة للاستثمار العام والخاص والربط بين السياسة والاقتصاد.

توفير هياكل البيئة السياسية بمفهومها الشامل، بمعنى اقامة مختلف المؤسسات التي بإمكانها ان تساهم في تحقيق الميزة التنافسية (رشيد، ٢٠١١، ١٠) وعلى اساس ما تقدم يمكن تعريف القدرة التنافسية على انها مجموعة المهارات والمعارف والقيم الثقافية والقدرات وتاريخ الدولة التي تتفاعل مع بعضها بشكل يحقق القدرة على المواجهة والبقاء في صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات، والميزة التنافسية بطريقة أخرى هي عبارة عن الإطار المؤسسي والبيئة الاساسية، سواء انعكس ذلك في السياسة الاقتصادية والمالية والنظم التشريعية او في شبكات الاتصالات والمواصلات او نظم التعليم والتدريب التي تعظم القدرة التصديرية لدولة ما (جواد، ٢٠٢٥، ١١). وبالتالي يتم تحقيق الميزة التنافسية من خلال تدخل الدولة بمجموعة من السياسات المتنافسة التي تعمل على تحسين الإطار الاقتصادي والسياسي والقانوني والتعليمي لتدعيم الصناعات أو الخدمات التي تتمتع بميزة رئيسية.

ثالثاً- محددات القدرة التنافسية

ان بناء قدرة تنافسية دولية يتطلبنا جملة من المحددات داخل الاقتصاد القومي وتمثل هذه المحددات مجموعة العوامل التي توضح ان قطاع ما او صناعة ما ذات قدرة تنافسية في الاسواق الدولية ام لا) او هي مجموعة العوامل التي يمكن من خلالها العمل على تعزيز قدرة القطاع او الصناعة على منافسة الصناعات الماثلة في الدول الاخرى)

ويمكن دراسة محددات القدرة في اتجاهين :

الاتجاه الاول: ارتبطت محددات القدرة التنافسية بصفة اساسية بمنهج بورتر المعروف بالماسة التي تشكل نظاما متداخلا بشكل رباعي الاضلاع يؤثر فيه كل محدد في المحددات الاخرى ويقوي ويدعم بعضها بعضا وان التفاعل الديناميكي بين المحددات له اهمية كبيرة في تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها واستمرارها وتشمل محددات القدرة التنافسية على محددات رئيسية واخرى مساعدة او مكملة وهي على النحو التالي:

المحددات الرئيسية: وتتضمن هذه المحددات اربع محددات اساسية هي :

١- عوامل الانتاج وخصائصها

هناك عدة تصنيفات لعوامل الانتاج التصنيف الاول تمتد بين العوامل الاساسية وهي الموروثة التي لم يبذل المجتمع جهدا للحصول عليها مثل الموارد الطبيعية والعوامل المناخية والعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة.

وهناك ايضا العوامل المتقدمة وتشمل كل ماتم تطويره من خلال الاستثمار في كل من راس المال البشري والمادي ومثال ذلك العلماء والمعاهد والمؤسسات العلمية المتطورة والعمالة الماهرة والمتخصصة ونظم الاتصالات الحديثة وقواعد البيانات اما التصنيف الثاني فهو يميز بين العوامل العامة والعوامل المتخصصة اما العوامل العامة وهي تلك العوامل التي يمكن استخدامها في مدى واسع من الأنشطة والصناعات مثل توفر بنية اساسية ذات كفاءة وتوفر رؤوس اموال قابلة للاقراض وتوفر خريجي الجامعات من تخصصات متنوعة اما العوامل المتخصصة وتشمل العوامل التي تلائم مدى محدد من الأنشطة والصناعات او حتى نشاط واحد مثل وجود مهارات وكفاءات علمية نادرة ووجود معاهد متطورة ومتميزة ومتخصصة في مجال معين ويرى بورتر ان العوامل المتقدمة والمتخصصة لها دور رئيسي في خلق قدرة تنافسية مستقرة بيننا الاعتماد على عوامل الانتاج الاساسية والعامة يخلق ميزة تنافسية متوسطة وضعيفة في الدولة التي تركز قدرا كبيرا من الاستثمار في توليد العوامل المتقدمة والمتخصصة تجني ثمار ذلك في شكل ميزة تنافسية قابلة للاستمرار علما ان تقسيم او تصنيف عوامل الانتاج يشهد تطورا مستمرا على اثر التقدم التكنولوجي والعلمي فالعوامل المخصصة اليوم يمكن ان تصبح عامة في المستقبل وبناء عليه فان المحافظة على القدرة التنافسية لا يتوقف على الوفرة النسبية لعناصر الانتاج بل على اهمية الاستغلال الامثل والكفؤ لهذه العناصر فكثيرا مايصاحب وفرة عناصر الانتاج سوء استخدامها والندرة النسبية لعناصر الانتاج تؤدي الى حسن الاستغلال في كثير من الاحيان علاوة على ان الندرة النسبية لعناصر الانتاج قد تحفز على الابداع والابتكار وهذا يفسر تمتع دول عدة بقدرات تنافسية عالية رغم ندرة الموارد فيها (رشيد، ٢٠١٠، ٦١)

ب- الطلب وخصائصه:

يعد الطلب احد المحددات الاساسية للميزة التنافسية ويرجع الفضل الى الاقتصادي (ليندر)

في ادخال الطلب المحلي في تفسير التخصص والتبادل التجاري التي اوضحت الى ان وجود طلب محلي يعد شرطاً ضرورياً لكي تكون السلعة قابلة للتصدير ومفاد ذلك ان اي سلعة لا بد وان تنتج وتستهلك في الداخل قبل ان تتحول الى سلعة تصديرية ، اما ادراج الطلب المحلي كاحد محددات القدرة التنافسية لم يقتصر على حجم الطلب ومعدل نموه بل يتسع ليشمل هيكل الطلب ونوعيته والالية التي يتم فيها تدويل هذا الطلب في الاسواق العالمية ولقد توصل بورتر الى ان الضغوط المستمرة من قبل المستهلكين المحليين لطلب منتجات متميزة قد تؤدي الى تحفيز المنشآت على الابتكار والتجديد والتطور من اجل تلبية احتياجات هؤلاء المستهلكين الامر الذي ينعكس في النهاية على تقوية وتعزيز المزايا التنافسية التحقق لل صناعات مقارنة بالمنافسين الآخرين كما ان التركيز على اجزاء من صناعة ما تمت بطلب محلي مرتفع قد يكون مصدراً للميزة التنافسية من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم بم يمكنها من المنافسة في الاسواق العالمية (عباس ، ٢٠١٨، ٣١١) .

ج- الصناعات المكملة والمغذية :

يعد هذا المحدد رئيسي في تحقيق الميزة التنافسية في صناعة ما للدولة وفي توافر مجموعة من الصناعات المتكاملة التي تعتمد على بعضها البعض يتيح سهولة وكفاءة الحصول على المدخلات الضرورية لبعض الصناعات ، فضلاً عما يسمح به من توافر الطلب على منتجات البعض الآخر من تلك الصناعات في ظل العلاقات المكملة لبعضها البعض هذا ناهيك عن اهمية توفير هذه الصناعات المغذية في الحث على الاستمرار والاتجاه نحو التطوير والتجديد والابتكار في المنتجات القائمة وسهولة تدفق المعلومات والتبادل الفني فيما بينها ولا يخفي اثر هذه العوامل على امكانية خلق القدرة التنافسية في صناعة ما والمحافظة عليها ، وهذا يعني ان المنشآت الصناعية لا يمكنها تحقيق الميزة التنافسية من خلال تواجدها في صناعات منفردة ولكن من خلال ارتباطها بغيرها من المنشآت المحلية الكفاء في الصناعات المرتبطة والمغذية بمعنى ان تواجد الصناعة كجزء من تجمعات صناعية عنقودية يمثل عاملاً مهماً في تحقيق التنافسية على المستوى الدولي ، فالشبكة المعقدة من التفاعلات داخل التجمعات تستطيع ان تكون مصدراً رئيسياً من مصادر الميزة التنافسية ، وغالباً ما تكون هذه التجمعات متركزة جغرافياً الامر الذي يجعل التفاعل اكثر ديناميكية ويقصد بالصناعات المرتبطة (هي الصناعات التي تشترك معا في التقنيات والمدخلات وقنوات التوزيع والعملاء او تلك التي تقدم منتجات مكمل للصناعات التحويلية) ، اما الصناعات المغذية (فهي التي تمد الصناعة التحويلية بالمدخلات اللازمة للانتاج) (راضي ، ٢٠١٢، ١٤١) ويتلازم مفهوماً العنقود مع مبدأ التنافسية اذ ان من شأن النظر الى الصناعة

كعنقود ، ان يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد اماكن الضعف والخلل واماكن القوة والفرص في الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها سواء كان من التكامل الامامي ام الخلفي ، فالعنقود عبارة عن سلسلة مترابطة ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الانتاج ام التكنولوجيا المستخدمة ام قنوات التوزيع او حتى بالمهارات المطلوبة ويرتبط هذا المفهوم بالتنسيق والتعاون بين عناصر السلسلة المختلفة وتستطيع الصناعات المتميزة محليا وعالميا عندما تشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها ان تكون عنقودا صناعيا متكاملتا تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية اعلى للجميع من خلال توليد وسط من المنافسة التي تؤدي الى رفع الانتاجية وتكمن خصوصية هذه التجمعات (العناقيد) بايجاد موردين محليين لمدخلات الانتاج وبكلف اقل نسبيا من استيرادها مما يؤثر ايجابيا في منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة الى انتاج اجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الانتاج كان لها دور كبير في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا (بشير ، احمد ، يونس ، ٢٠٢٠، ٥٢).

د - هيكل المنشأة والمنافسة المحلية

يتمثل هذا المحدد في البيئة المحلية التي تتواجد فيها المنشأة ، بما فيها من سياسات ومؤسسات وانظمة تعليمية وتدريبية وما تسود فيها من عادات وتقاليد كما يشمل هذا المحدد ايضا اهداف المنشأة واستراتيجيتها وانظمتها الادارية وكلما اتسعت اهداف المنشأة مع البيئة المحلية التي تتواجد فيها ، اكتسبت هذه المنشأة ميزة تنافسية مستقرة الى حد كبير يتضمن هذا المحدد عنصرا مهما هو المنافسة المحلية فقد كان سائدا في ادبيات التجارة الدولية ان المنافسة تؤدي الى تبديد موارد المنشأة في الدفاع عن صناعاتها في مواجهة المنافسين ، ايضا تمنعها من التمتع بمزايا الانتاج الكبير ومن ثم لا بد من التركيز على عدد محدود من المنشآت في صناعات معينة بحيث يمكن التمتع بمزايا الانتاج الكبير ، غير ان الدراسات اثبتت ان المنافسة بين المنشآت قد تؤدي الى اكتساب مزايا تنافسية ذلك لان المنافسة المحلية بين المنشآت تولد عنصر ضغط لاجراء مزيد من الابتكار والتجديد والتطوير لمنتجاتها سواء بتخفيض تكاليفها ام تحسين جودة المنتج في مواجهة منافسيها هذا ويختلف تأثير المنافسة المحلية في الميزة التنافسية باختلاف نوعية المنافسة اذ تختلف المنافسة السعرية (التي تعتمد على تكلفة عناصر الانتاج) عن المنافسة التكنولوجية (التي تعتمد على المستوى التكنولوجي للمنشأة) والتي تؤدي الى استمرارية الميزة التنافسية او الحصول على ميزة تنافسية دائمة ولا تقتصر مزايا المنافسة المحلية على السوق المحلي ولكنها قد تدفع بالمنشآت المتنافسة الى الاسواق العالمية لاسيما اذا كانت هذه المنشآت تتمتع بمزايا الحجم الكبير (الريعي ، ١١٢، ٢٠١١).

يتجلى دور الحكومة بالنسبة للصناعات المغذية والمرتبطة من خلال تحكمها بوسائل الدعاية والاعلان او

عن طريق الاجراءات التي تتخذها لتنسيق الخدمات المتبادلة بين المنشآت وكذلك تشجيع ودعم اقامة تجمعات صناعية متكاملة وتوفير البنية الاساسية لها وتؤثر الحكومة في استراتيجية المنشأة وهيكلها من خلال السياسات مثل السياسات الضريبية او بمعنى اشمل واعم من خلال سياساتها المالية والنقدية وتؤثر الدولة في ظروف المنافسة من خلال تشجيع المنافسة المحلية التي تحفز المنشآت على التطوير والابتكار وسن القوانين لمقاومة الاحتكار وعدم اللجوء للسياسات التي تعزل المنشآت المحلية عن المنافسة الخارجية بل تشجيع المنشآت على اتباع استراتيجيات للتوجه الى الخارج .

دور الصدفه :

تلعب الاحداث العفوية او التلقائية ، التي تحدث بمحض الصدفة ايضا دورا مهما في تنافسية ونجاح كثير من الصناعات على الرغم من ضالة اثرها اذ انها تقع في الغالب خارج اطار قوة الشركات وغالبا قوة الدولة او سيطرتها ومن اهم الامثلة ظهور اختراع او ابتكار جديد او عدم استمرار بعض انواع التكنولوجيا الحيوية والالكترونيات الدقيقة او حدوث بعض الصدمات الفجائية مثل الصدمات النفطية ، التحول الفجائي للموس في اسواق المال العالمية او اسعار الصرف ، التقلبات الحادة في الطلب العالمي او المحلي ، القرارات السياسية من قبل الحكومات الاجنبية ، الحروب أو في الوقت الذي تلعب فيه الصدفة دورا مهما في حدوث تغيرات في المزايا التنافسية في صناعة ما ، فان القومية للدولة تلعب ايضا دورا في تحديد ما تقوم الدولة باستغلاله .

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الصناعة التحويلية في العراق

١. تحليل اتجاهات الصناعة التحويلية

بحسب بيانات جدول (١) فان الصناعة التحويلية في العراق قد بلغت عام ٢٠١٠ (٢, ٨١) ترليون دينار، وقد اخذت الصناعة التحويلية تتراوح عند هذه الحدود حتى بلغت عام ٢٠١٤ (٢, ٠٦) ترليون دينار، وقد تراجعت بعد ذلك بفعل ظروف الاقتصاد غير المستقرة الازمات الخارجية، اذ بلغت عام ٢٠١٥ (١, ٧٢) ترليون دينار واخذت تتأرجح عند تلك الحدود حتى بلغت عام ٢٠١٧ (١, ٩٣٩) ترليون دينار وفي عام ٢٠١٨ شهدت تحسن طفيف على اثر الاستقرار النسبي في المشهد الاقتصادي اذ بلغت (٢, ١٧) ترليون دينار، وقد تحسنت بعض الشيء نهاية مدة البحث اذ بلغت عام ٢٠٢٢ (٣, ٥١) ترليون دينار وفي عام ٢٠٢٤ وصلت الى (٥, ٩٣).

وعلى الرغم من التقلب في قيم الصناعة التحويلية عبر مدة البحث ولكنها كانت متواضعة لا ترتقي حاجة السوق المحلي لها، وهو الامر الذي ولد بدوره موجة قد تطورت عبر الوقت باتجاه تنشيط الاستيرادات لتعويض هذا النقص في الأسواق المحلية، مما أضر بخزين العراق من العملة الأجنبية.

جدول (١)

الصناعة التحويلية في العراق (بالأسعار الثابتة) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) (ترليون دينار)

السنة	الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة	السنة	الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة
2010	2.81	2018	2.17
2011	2.87	2019	2.31
2012	2.93	2020	2.17
2013	2.65	2021	2.90
2014	2.06	2022	3.51
2015	1.72	2023	4.15
2016	1.79	2024	5.93
2017	1.93		

المصدر: البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، سنوات محددة.

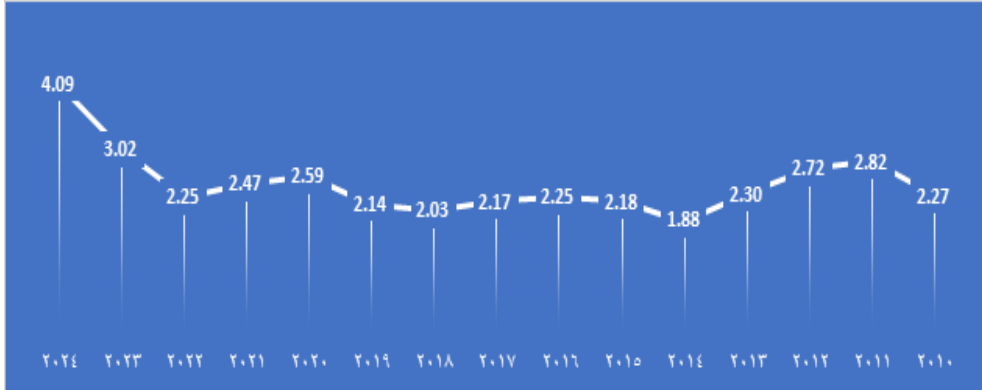
٢. تحليل مؤشر نسبة الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي

وفق شكل (١) فان نسبة الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث قد تراوحت بين (٨٨, ١٪) عام ٢٠١٤ كحد ادنى و(٠٩, ٤٪) عام ٢٠٢٤ كحد اعلى عام ٢٠٢٤.

وان هذا المؤشر يؤكد لنا ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي اذ لم تتجاوز (٤٪) طيلة مدة البحث الا عام ٢٠٢٤ وان هذه النسب ضعيفة جدا وان دلت على شيء فهي تدل على تدهور قطاع الصناعة التحويلية وهشاشته وضعف فعالياته، فضلا عن عدم مقدرته في اشباع حاجة الطلب المحلي من منتجات سلعية وضعف الروابط الامامية والخلفية له مع بقية قطاعات وفعاليات الإنتاج المحلي.

شكل (١)

نسبة الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) (%)



المصدر: البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، سنوات محددة.

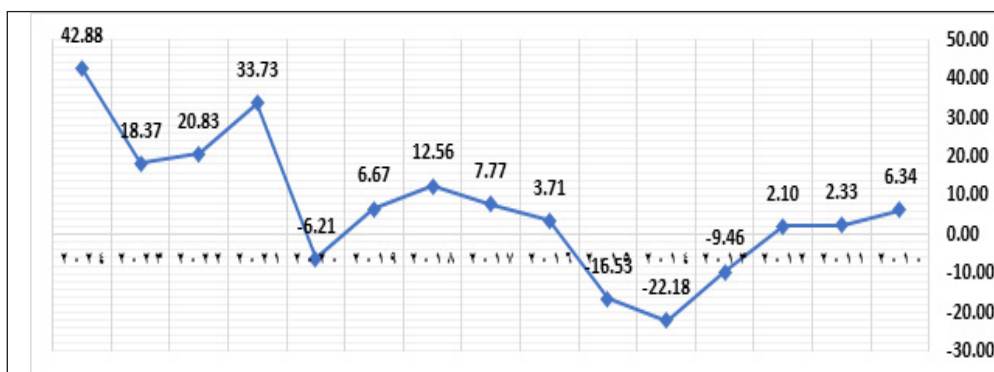
٣. النمو السنوي للصناعة التحويلية والناتج المحلي الاجمالي

يتضح من شكل (٢) ان النمو السنوي للصناعة التحويلية كان مضطربا وغير مستقرا طيلة مدة البحث، حيث تقلبت قيمه بين بشكل كبير خلال المدة (٢٠١٦-٢٠١٩)، (٢٠٢١-٢٠٢٤) مما يعكس اهمال واضح لهذا القطاع وغياب رؤية حكومية داعمة لتعزيز فعالياته، كما شهد تراجع واضح خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٥) وعام ٢٠٢٠ متأثرا بالازمات المحلية والخارجية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي.

ان التقلبات الحادة في النمو السنوي للصناعة التحويلية انما تؤكد على ضعف هذا القطاع في توليد القيمة المضافة في الاقتصاد المحلي، وعدم قدرة هذا القطاع من الصمود امام الازمات والتحديات المحلية والخارجية بسبب الإهمال وتدني الإنتاجية والإنتاج، وهو ما دفع الأسواق المحلية الاعتماد على الاستيرادات من دول الجوار وبعض الدول مثل الصين في تغطية حاجة الأسواق المحلية خلال مدة البحث.

شكل (٢)

النمو السنوي للصناعة التحويلية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) (%)



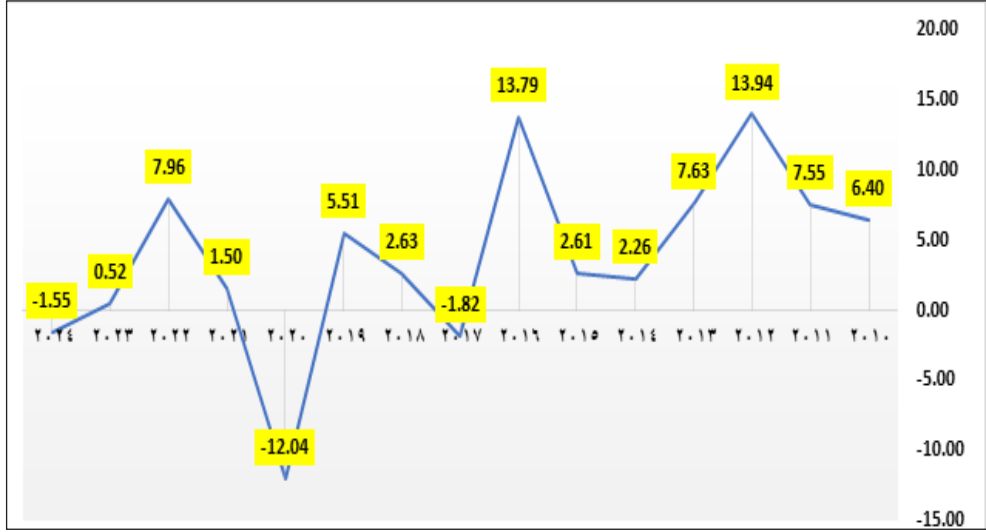
المصدر: البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، سنوات محددة.

كما يتبين من شكل (٣) ان النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي كان هو الآخر مضطرباً طيلة مدة البحث وان اغلب هذه التقلبات كانت بسبب الاحداث العالمية والمحلية التي قد تعرض لها الاقتصاد العراقي. اذ ان الانخفاضات التي حدثت عام ٢٠١٤، ٢٠١٥ جاءت بسبب الازمة المزدوجة التي واجهة الاقتصاد، كما ان الانخفاض الحاد عام ٢٠٢٠ جاء بفعل تداعيات جائحة كورونا، فضلاً عن الانخفاض عام ٢٠٢٤ بسبب التداعيات الدولية للحرب الروسية - الأوكرانية.

ولعل هذه التقلبات في النمو الاقتصادي انما تؤكد ضعف هيكل الإنتاج وهشاشته في مواجهة الازمات والتحديات الدولية والمحلية.

شكل (٣)

النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) (%)



المصدر: البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، سنوات محددة.

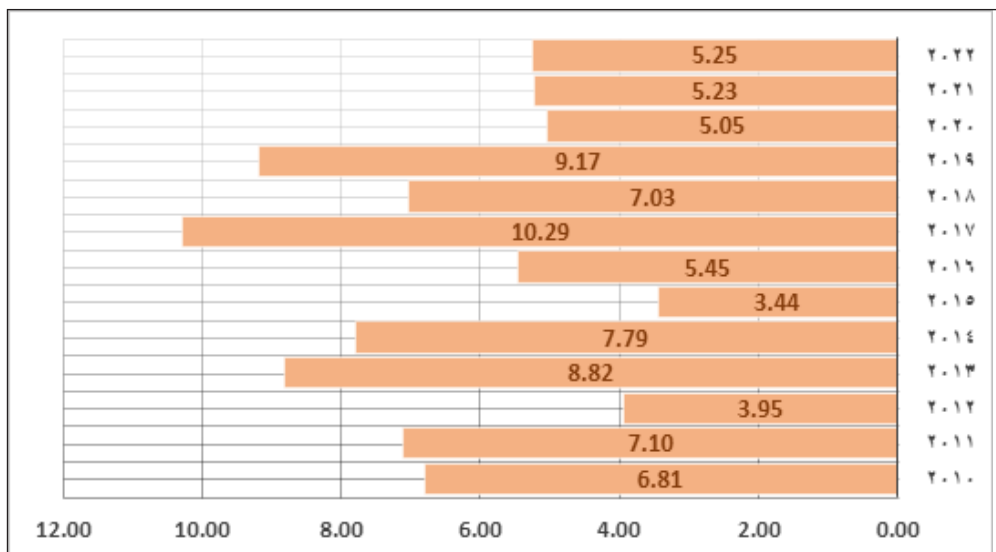
٤. تحليل مؤشر نسبة الصناعة التحويلية متوسط وعالي التقنية من اجمالي الصناعة التحويلية

وفقا للشكل (٤) فان نسبة الصناعة التحويلية متوسط وعالي التقنية من اجمالي الصناعة التحويلية قد تراوحت بين (٤٤, ٣٪) عام ٢٠١٥ كحد ادنى و(٢٩, ١٠٪) عام ٢٠١٧.

وعلى الرغم من تقلب قيم هذا المؤشر ولكن ثمة حقيقة يمكن الاستدلال عليها وهي ان عنصر المعرفة ومخرجات التعليم العالي تكاد لا تذكر في حقيقة الاقتصاد وفعالياته، اذ لم تتجاوز نسب هذا المؤشر في احسن الأحوال (١١٪) طيلة مدة البحث، واذا اخذنا بنظر الاعتبار ان حقيقة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية لم يتعدى عتبة (٥٪) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، يعني ان كافة قيم هذا المؤشر في جدول (٣) لا يعني شيء في الأسواق وان كافة المنشآت على اختلاف احجامها لا تعرف معني التقدم التقني والتطورات الحاصلة في اختصاصات الإنتاج ومرافق التصنيع الأخرى.

شكل (٤)

نسبة الصناعة التحويلية متوسط وعالي التقنية من إجمالي الصناعة التحويلية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) (%)



المصدر: البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، سنوات محددة.

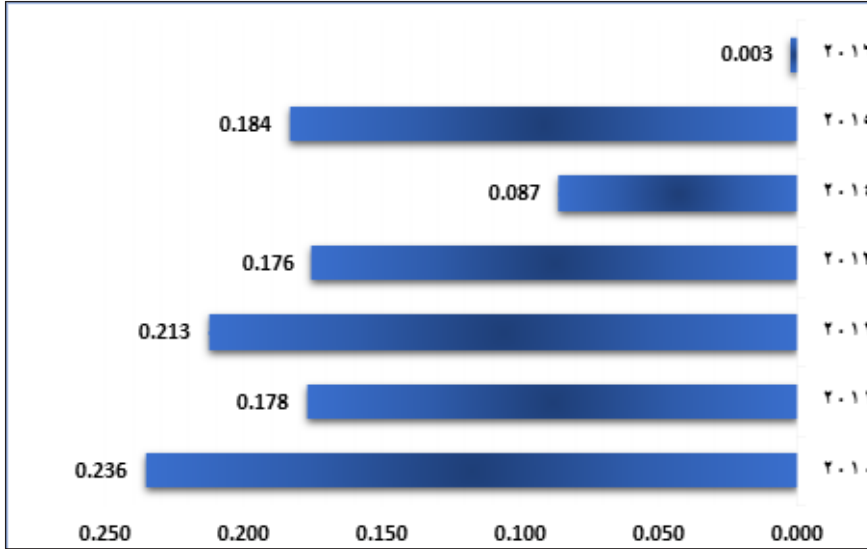
٥. تحليل مؤشر نسبة صادرات التصنيع من إجمالي صادرات البضائع

يتضح من شكل (٥) ان نسبة صادرات التصنيع من إجمالي صادرات البضائع في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٦) قد تراوحت بين (٠,٠٠٣) % عام ٢٠١٦ كحد ادنى و (٢٣٦,٠) % عام ٢٠١٠ كحد اعلى.

وان هذا المؤشر يقدم دليلاً إضافياً على ضعف وتدهور واقع الصناعة التحويلية وعمليات التصنيع ومراحل الإنتاج، حيث ان التصنيع في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٦) لم يبصر النور ان احسن التعبير فهذه القيم لا تذكر وان اهمال هذا القطاع يضع كافة استراتيجيات التصنيع على المحك لضعف التنفيذ في ظل غياب الابعاد الاستراتيجية المشتركة بين قطاعات الإنتاج وهدر الميزة المطلقة للنفط الخام في حياء تلك الصناعات وتمويلها بالمواد الخام بأسعار تنافسية.

شكل (٥)

نسبة صادرات التصنيع من إجمالي صادرات البضائع في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦) (%)



المصدر: البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، سنوات محددة.

٦. تحليل اتجاهات فروع الصناعة التحويلية التي يدخل النفط فيها كمادة أولية

يتضح من الجدولين (٢، ٣) فروع الصناعة التحويلية التي يدخل النفط فيها كمادة أولية والتي جاءت مصنفة بعشرة أبواب، وقد تصدرتهم الأغذية والمشروبات بمساهمة تراوحت بين (٢٤، ٥٣)٪ عام ٢٠٢٢ كحد اعلى و(٢٨، ٤٣)٪ عام ٢٠١٢ كحد ادنى، ثم تلتها صنع الأثاث بمساهمة تراوحت بين (٦٨، ٩)٪ عام ٢٠١٦ كحد اعلى و(٧)٪ عام ٢٠١٨ كحد ادنى، ومن ثم الملابس والمنسوجات بمساهمة تراوحت بين (٣)٪ عام ٢٠٢٣ كحد اعلى و(٢٣، ٢)٪ عام ٢٠١٢ كحد ادنى، والمواد الكيماوية بمساهمة تراوحت بين (٣٥، ٢)٪ عام ٢٠١٠ كحد اعلى و(٧٣، ١)٪ عام ٢٠١٤ كحد ادنى، وهكذا باقي الفروع بمساهمة ضئيلة جدا، وهذا يؤكد ضعف الاهتمام بفروع الصناعة التحويلية التي تستند الى النفط الخام كمادة أولية واساسية في عملية التصنيع خلال مدة البحث.

جدول (٢)

فروع الصناعة التحويلية التي يدخل النفط فيها كمادة أولية في العراق سنوات مختارة (الف دينار)

السنة	الأغذية والمشروبات	الملابس والمنسوجات	المواد الكيميائية	منتجات المطاط واللدائن	المعدات الكهربائية	معدات النقل	صنع الأثاث	الطباعة والاستنساخ	المنتجات الصيدلانية	ديع الجلود وصناعة الحفائب	المجموع
2010	1564309878	70675101	71653245	27564241	19226713	1319532	245500265	47322916	4966468	9064428	3050928250
2012	1565420987	80564389	69651066	26982687	21945738	1408429	265997696	50377158	5644279	10780573	3617361390
2014	1678504084	89170663	63257587	25790011	31713456	1155209	295464266	53602216	6006518	11780573	3653935355
2016	1546703451	86546782	61560923	25592304	31526157	955529	297528154	48839357	6190064	688368	3074330277
2018	1456302300	71067544	61786386	24941675	27915835	924491	197462768	46388246	5651768	10169346	2819428102
2020	1345032450	78954320	60651956	25945186	24811087	908661	192652945	46055824	5277438	9688156	2675997038
2022	1564309878	83209088	59453276	26451557	29763924	1214591	203883610	49544713	5844066	11588238	2938382812
2023	1565420987	90657498	60693280	26933610	30993734	1146205	213661835	51055289	6277346	12477319	3025016937

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، إحصاء المنشآت، سنوات محددة.

جدول (٣)

مساهمة فروع الصناعة التحويلية التي يدخل النفط فيها كمادة أولية من إجمالي الصناعة التحويلية في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠١٠) (%)

السنة	الأغذية والمشروبات	الملابس والمنسوجات	المواد الكيميائية	منتجات المطاط واللدائن	المعدات الكهربائية	معدات النقل	صنع الأثاث	الطباعة والاستنساخ	المنتجات الصيدلانية	ديع الجلود وصناعة الحفائب
2010	51.27	2.32	2.35	0.90	0.63	0.04	8.05	1.55	0.16	0.30
2012	43.28	2.23	1.93	0.75	0.61	0.04	7.35	1.39	0.16	0.30
2014	45.94	2.44	1.73	0.71	0.87	0.03	8.09	1.47	0.16	0.32
2016	50.31	2.82	2.00	0.83	1.03	0.03	9.68	1.59	0.20	0.02
2018	51.65	2.52	2.19	0.88	0.99	0.03	7.00	1.65	0.20	0.36
2020	50.26	2.95	2.27	0.97	0.93	0.03	7.20	1.72	0.20	0.36
2022	53.24	2.83	2.02	0.90	1.01	0.04	6.94	1.69	0.20	0.39
2023	51.75	3.00	2.01	0.89	1.02	0.04	7.06	1.69	0.21	0.41

المصدر: معطيات جدول (١).

٧. تحليل اتجاهات ملكية المستلزمات السلعية الخام للمنشآت الكبيرة في الصناعة التحويلية

يتبين من خلال جدول (٤) ان الملكية العامة للمستلزمات السلعية الخام للمنشآت الكبيرة في الصناعة التحويلية والتي يكون النفط الخام مكون أساس فيها قد بلغت عام ٢٠١٥ (١٤١٥٥٥٢١٠١) ألف

دينار وقد اخذت بالتقلب حتى بلغت عام ٢٠١٩ (١٤٣٤٥١٣٢٤٤) الف دينار وفي عام ٢٠٢٣ بلغت (٣٩١٨٠٠٠٠٠٠) الف دينار. ان الملكية الخاصة للمستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) في الصناعة التحويلية فقد بلغت عام ٢٠١٥ (٤٨٠٧٣١١٠٩) الف دينار وقد اخذت بالتزايد التدريجي خلال مدة البحث حتى بلغت عام ٢٠١٨ (١٤٢٠١٨٤٧٩٢) الف دينار وقد استمرت بالتزايد حتى وصلت عام ٢٠٢٣ (٥٠٩١٠٠٠٠٠٠) الف دينار، اما الملكية المختلطة للمستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) في الصناعة التحويلية فقد بلغت عام ٢٠١٥ (٦٧٨٨٩٠٦٠) الف دينار وقد تقلبت بشكل حاد خلال مدة البحث حيث بلغت عام ٢٠١٧ (٨٤٢٤٨٥٥٣) الف دينار وفي عام ٢٠١٨ تراجعت الى (١٧٦٤٨٦٢) الف دينار وقد استمرت بالتقلب الكبير حتى بلغت عام ٢٠٢٣ (٤٠٠٠٠٠٠٠) الف دينار.

اما اجمالي المستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) في الصناعة التحويلية فقد اتخذت اتجاهًا متزايدًا اغلب مدة البحث اذ بلغت عام ٢٠١٥ (١٩٦٥٢٧٩٨٣٧) الف دينار وفي عام ٢٠١٧ بلغ (٢٥٣٧٥٠٧٤٣٥) الف دينار وقد استمر التزايد حتى عام ٢٠١٩. وقد تراجع عام ٢٠٢٠ متأثرًا بتداعيات جائحة كورونا اذ بلغ (٢٣٥٧٥٤٨٦١٣) الف دينار ولكنه واصل الارتفاع بعد ذلك حتى بلغ عام ٢٠٢٣ (٩٠١٣٠٠٠٠٠٠) الف دينار.

ان تقلب قيم الملكية العامة تدل على اضطراب رؤية الحكومة في رسم سياسة صناعية واضحة تدعم الإنتاج المحلي وتعزز حاجة الأسواق المحلية، اما التقلب الكبير في قيم الملكية المختلطة تدل على تخطيط وعدم استقرار كبير لهذا النمط في هيكل المنشآت الكبيرة مما اضعف الى حد ما أهمية هذا النمط من الملكية في تعزيز فاعلية الأنشطة الصناعية للمنشآت الكبيرة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، اما ملكية القطاع الخاص فقد كانت متزايدة على نحو مستقر مما يجعلنا نؤمن اكثر بمستقبلها الواعد اذ ما حظيت باهتمام خاص من قبل صناع القرار وتهبأت الظروف الاستثمارية والتمويلية المناسبة لها خلال الأعوام المقبلة.

جدول (٤)
 المستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) في الصناعة التحويلية في العراق بحسب الملكية للمدة
 (٢٠١٥-٢٠٢٣) (الف دينار)

السنة	عام	خاص	مختلط	المجموع
2015	1415552101	480731109	67889060	1965279837
2016	841016480	950682906	36718935	1828418321
2017	1240311316	1212947566	84248553	2537507435
2018	1229701216	1420184792	1764862	2742014207
2019	1434513244	1331446001	85091884	2892825968
2020	1168576926	1088658448	100313239	2357548613
2021	1221199157	1546768880	83113449	2851081486
2022	2323477647	2000758962	1090335	4325326944
2023	3918000000	5091000000	4000000	9013000000

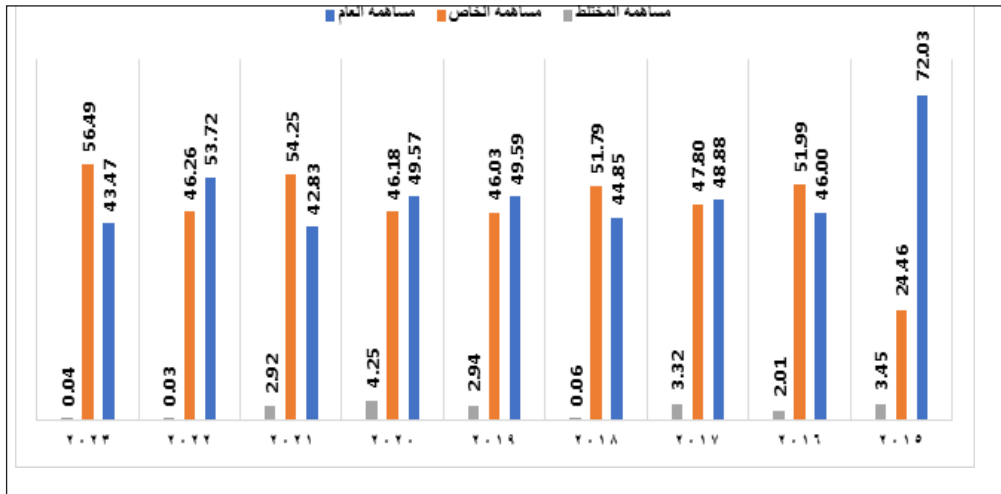
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، إحصاء المنشآت، سنوات محددة.

اما مساهمة الملكية للمستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) في الصناعة التحويلية وفق شكل (٦) فقد تصدرتها مساهمة الملكية العامة والتي تراوحت بين (٠,٣٠٪) عام ٢٠١٥ كحد اعلى و(٥٧, ٤٢٪) عام ٢٠٢١ كحد ادنى، ثم تلتها مساهمة الملكية الخاصة والتي تراوحت بين (٤٩, ٥٦٪) عام ٢٠٢٣ كحد اعلى و(٤٦, ٢٤٪) عام ٢٠١٥ كحد ادنى، واخيراً مساهمة الملكية المختلطة والتي تراوحت بين (٤٥, ٣٪) عام ٢٠١٥ كحد اعلى و(٠, ٣٠٪) عام ٢٠٢٢ كحد ادنى.

عموما ان مساهمة الملكية العامة والملكية الخاصة للمستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) في الصناعة التحويلية كانت السائدة على خلاف مساهمة الملكية المختلطة طيلة مدة البحث انها تؤكد لنا ضعف الشركات الاستراتيجية الصناعية بين القطاعين في الاقتصاد العراقي، وهو ما يتطلب التركيز عليها في المرحلة المقبلة كاحد اشكال الدعم المشترك والمثمر بين نشاط القطاع العام والخاص في مجال التصنيع وحياء فعاليات الصناعة التحويلية وتقوية تنافسيتها على نحو فاعل.

شكل (٦)

مساهمة الملكية للمستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) في الصناعة التحويلية في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٣) (%)



المصدر: معطيات جدول (٤).

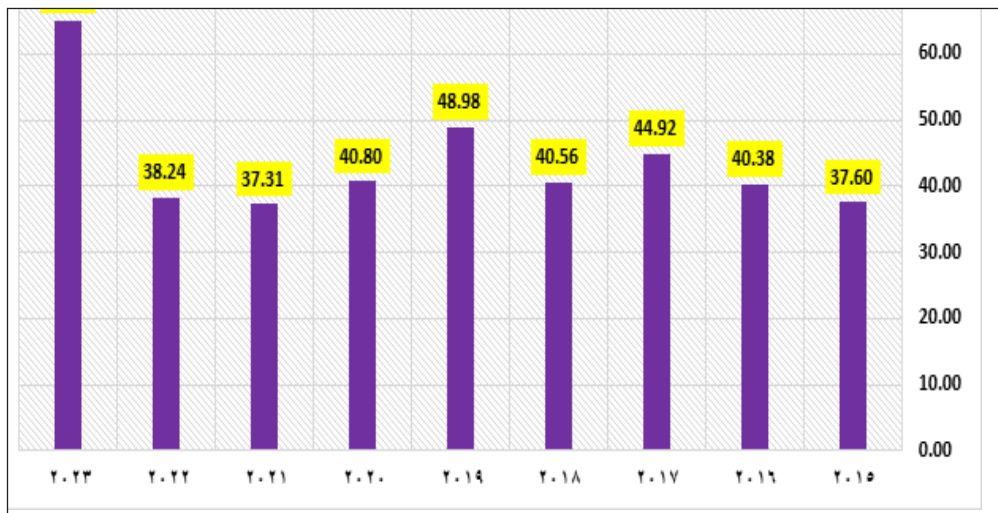
٨. تحليل مؤشر نسبة المستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) من إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية

يتبين من شكل (٧) ان نسبة المستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) من إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية قد تراوحت بين (٩٦, ٦٤) % عام ٢٠٢٣ كحد اعلى و (٢٤, ٣٧) % عام ٢٠٢٢ كحد ادنى.

وهذا يعني ان المستلزمات السلعية الخام تشكل ما يقارب نصف قيمة إجمالي إنتاج في الصناعة التحويلية وهو ما يدعونا لتبني فكرة الاستفادة من ميزة امتلاك العراق للنفط الخاص بكميات وافرة وباسعار مناسبة ممكن ان تكون البداية لمرحلة انعاش الصناعة التحويلية وزيادة فاعليتها من خلال تجهيز كافة فروع الصناعة التحويلية التي تعتمد على النفط الخام كمادة أولية والتي سوف تكون بأسعار مخفضة جدا من اجل تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة ومن ثم السعر وهو ما يعزز ويدعم التنافسية لتلك الصناعات في الأسواق المحلية لكي تتمكن من الصمود امام المنتجات المستوردة في الاجل المتوسط والطويل.

شكل (٧)

نسبة المستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) من إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية في العراق
 للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٣) (%)



المصدر: المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، إحصاء المنشآت، سنوات محددة. + معطيات جدول (٤).

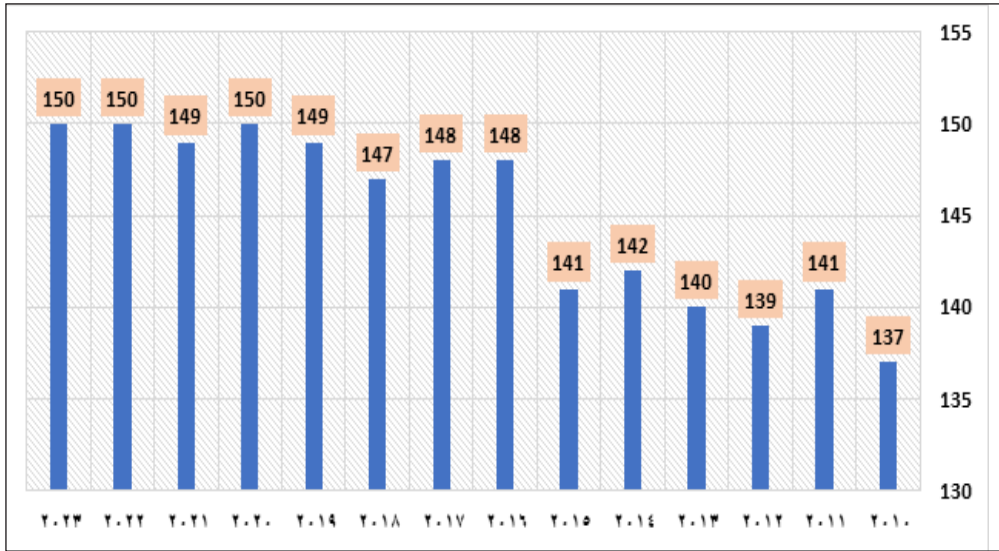
٩. تحليل مؤشرات مختارة للتنافسية الصناعية

أ. مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP)

وهو مؤشر صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لقياس القدرة التنافسية للدول في قطاع الصناعات التحويلية، حيث يغطي مؤشرات تتعلق بالإنتاج والتصدير والتكنولوجيا والتطور الهيكلي للصناعة. يتم استخدامه لرصد التطور الصناعي للدول وتوجيه السياسات لدعم النمو التنافسي، وكما هو مبين من شكل (٨) فإن تسلسل العراق عالمياً تراوح بين (١٥٠) للأعوام ٢٠٢٠، ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ كحد أدنى و (١٣٧) عام ٢٠١٠ كحد أعلى من أصل (١٥٣) بلد تم إدراجه ضمن هذا المؤشر، ويبدو ان العراق قد حصد التسلسلات الأخيرة ضمن القائمة مما يدل على ضعف كبير في الأداء الصناعي التنافسي له خلال مدة البحث.

شكل (٨)

تسلسل العراق عالميا ضمن مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)



Source: UNIDO.Org. (<https://stat-unido.org/analytical-tools/cip?country>)

ب. تحليل مؤشرات تنافسية التجارة

يتبين من جدول (٥) ان عدد المنتجات المصنعة المعدة للتصدير كان محدودا للغاية اذ لم تتجاوز (١٧٤) منتجا خلال مدة البحث، وان مؤشر التركيز كان قريب جدا من الواحد الصحيح بمعنى ان العراق يعتمد بشكل أساسي على عدد قليل جدا من المنتجات الصناعية والتي تجد طريقها نحو التصدير، وهو ما يعرض الاقتصاد العراقي للعديد من المخاطر في حال حدوث تقلبات في أسعار تلك المنتجات المصدرة عالميا. كما ان مؤشر التنوع هو الاخر كان قريب جدا من الواحد الصحيح طيلة مدة البحث وهو ما يعني ان العراق يواجه ضعف كبير في تنوع صادراته مما أدى الى استدامة اختلال هيكل الصادرات لصالح النفط الخام، الامر الذي ابعده كثيرا عن هيكل الصادرات العالمية.

جدول (٥)

مؤشرات تنافسية التجارة في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٢) (%)

السنة	عدد المنتجات	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع
2016	103	0.936	0.896
2017	145	0.939	0.893
2018	150	0.944	0.877
2019	160	0.916	0.866
2020	141	0.820	0.887
2021	158	0.904	0.877
2022	174	0.907	0.849

Source: UNIDO.Org. (<https://stat.unido.org/analytical-tools/cip?country=368>)

١٠- مقترحات لتطوير قطاع الصناعة التحويلية في العراق

يعد قطاع الصناعة التحويلية في العراق احد الخيارات المهمة لتحقيق التنمية على الرغم من ان الاقتصاد العراقي بدء التصنيع بوقت مبكر قياساً بدول المنطقة ، الا ان الظروف التي واجهها عبر الحقب الزمنية سارعت في تدهور هذا القطاع وقوضت امكاناته في تحقيق الاكتفاء الذاتي من جانب والاتجاه نحو التصدير من جانب ثاني . (السعدي، ٢٠٢١، ١٦٤)

وبما ان القطاع النفطي كان ولا يزال رائداً في تشكيل مفاصل الاقتصاد وتحقيق اعلى اسهام في الموازنة العامة ، لذا نعتقد ان ايلاء موضوع تطوير الصناعة التحويلية وتعزيز قدرتها التنافسية اصبح امراً حتمياً في ظل تصاعد احتمالات الازمات المالية الداخلية والخارجية وارتفاع درجات اللايقين في الاعتماد على الصادرات النفطية . (النجار، ٢٠١٤)

ان تطوير الصناعة النفطية يحتاج الى جملة من الاجراءات نعتقد من الضرورة بمكان تفصيلها وعلى النحو التالي :

١. تطوير البنى التحتية : هذا يتطلب انشاء مصافي استثمارية وتحديث الوحدات الانتاجية لزيادة انتاج المشتقات النفطية .

٢. توفير الدعم الحكومي : بالرغم من توجه العراق للتحويل من اقتصاد موجه يديره القطاع العام الى اقتصاد يديره القطاع الخاص ، الا ان هذا لا يعني الغاء دور الدولة ، فهناك العديد من الواجبات على الحكومة يمكن ان تسهم في خلق بيئة استثمارية صالحة لعمل القطاع الخاص في المجال الصناعي منها الاتي : (الزهراني، روان، ١٣٦، ٢٠٢٥)

- توفير التمويل اللازم والمواد الاولية وتقديم الاراضي للمشاريع الصناعية مجانا او باسعار رمزية
- الاستمرار في حماية المنتج الوطني ودعمه من منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة حتى تستطيع الصناعات المحلية ان تكتسب الخبرة خلال تخفيض التكلفة المتوسطة فيها وتفرض هويتها في السوق المحلي ، كما لا بد من دعم المنتج المحلي عن طريق التسويق والترويج لخلق ثقة للمستثمر المحلي والاجنبي
- القيام بحملة ضد النشاطات الصناعية غير المنظمة لحماية القطاع العام والخاص الصناعي
- للدولة دور بارز في معالجة اخفاقات السوق واحدى طرق المعالجة يكمن في وضع السياسات الصناعية الملائمة التي تنتهج التنوع في القاعدة الصناعية سبيلا لها لضمان استدامة النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي

١ - الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص : عرف البنك الدولي الشراكة بين القطاع العام والخاص بأنه ”تعاون بين جهات حكومية مثل الهيئات المحلية والحكومات المركزية وشركات خاصة في مجالات عديدة كالصحة والتعليم وخدمات البنية التحتية ... وتأخذ اشكال متعددة من حيث المسؤولية والصلاحيه . (المنصوري، ٢٠١٦)

يلاحظ تعدد اساليب وصيغ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حيث تخضع عقود الشراكة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة ، لذا تتفاوت الاشكال والاساليب للشراكة من حيث مدى مشاركة الاطراف والمخاطر التي يتحملها كل طرف وحجم المسؤولية والمهام المكلف بها طبقا لكل اسلوب اذ تتدرج اساليب التعاقد مع القطاع الخاص بدءا بعقود الخدمة التي تقوم بها الدولة بتحمل المسؤولية كاملا في عمليات التمويل والتنفيذ مرورا بعقود الشراكة التي يتحمل بموجبها القطاع الخاص مسؤولية البناء

والتشغيل والادارة انتهاء بالتمسك او تحويل الملكية الى الدولة بانتهاء مدة العقد المحددة للمشروع او انتهاء بالتخصيص من خلال بيع الاصول العامة للقطاع الخاص .

الاستنتاجات

١. نمت الصناعة التحويلية على نحو مضطرب خلال مدة البحث مما يعني وجود تخطب واضح في رسم السياسات الصناعية في البلاد خلال مدة البحث، اذ لم تصل نسبة الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الإجمالي عتبة (٥٪)، مما يعني ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي .

٢. يمتلك العراق (١٠) أصناف رئيسة في قطاع الصناعة التحويلية تستند الى النفط الخام بشكل أساس في مدخلاتها، تصدرتها الأغذية والمشروبات، صنع الأثاث، الملابس والمنسوجات، المواد الكيماوية، مما يؤكد على أهمية النفط الخام باعتباره مادة أولية مهمة جدا وداعمة لهيكل قطاع الصناعة التحويلية في العراق .

٣. هيمنت الملكية العامة والملكية الخاصة للمستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) في الصناعة التحويلية مع غياب التعاون المشترك بينهما طيلة مدة البحث، وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام بهذا البعد لما يحققه من تفاعل إيجابي وتحمل للمسؤولية الوطنية وخدمة الاقتصاد المحلي .

٤. بلغت نسبة المستلزمات السلعية الخام (للمنشآت الكبيرة) من إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية ما يقارب نصف قيمة الإنتاج وهو ما يدل على أهمية النفط الخام (كأحد المستلزمات السلعية الخام) في تأسيس قاعدة صناعية متينة ومتنوعة .

٥. جميع مؤشرات التنافسية الصناعية اكدت ضعف الأداء والتنافس الصناعي في العراق على نحو خطير مما وضع الاقتصاد العراقي امام تحديات صعبة للغاية محليا وعالميا .

٦. تم تأكيد فرضية البحث اذ ان عدم الاهتمام بتوريد النفط الخام المدعوم ضمن استراتيجية تصنيعية خاصة لقطاع الصناعة التحويلية قد أدى الى تراجع خطير لهذا القطاع وتدهور كبير في انشطته المحلية .

التوصيات

١. اعتماد استراتيجية خاصة للتصنيع المحلي (قطاع الصناعة التحويلية) يكون محورها توريد النفط الخام نظرا لامتلاك العراق ميزة مطلقة في هذا المورد) بأسعار مدعومة للصناعات التحويلية بما يؤثر في انخفاض متوسط تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة على نحو يمكن تلك الصناعات من المقاومة والنفوذ للأسواق المحلية

بأسعار مناسبة وبما يحقق لتلك الصناعات التنافسية المطلوبة محليا.

٢. تفعيل التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص بما يؤمن أرضية مشتركة تعزز الاستفادة في تفعيل اطر التعاون المثمر بين القطاعين خدمة للاقتصاد المحلي، ودعم التصنيع المحلي وازدهاره في الاجل الطويل، من خلال اتفاقيات تؤمن حقوق وواجبات الطرفين وفي ذات الوقت بناء قاعدة تصنيع جيدة ومستدامة تستطيع مواجهة الازمات والتحديات المحلية والدولية.

٣. تعزيز الجهود الدولية والإقليمية في مجال الصناعة التحويلية بما يؤمن السلامة والصحة الصناعية للاقتصاد المحلي من خلال توفير اغلب المنتجات محليا وباسعار تنافسية، ومواجهة حملات الأغراض القسري الذي يمارس بحق الصناعة والاقتصاد المحلي.

المصادر

١. الصلوي، محمد مكرّد، ثابت عوض، الصناعة التحويلية في اليمن الواقع وفاق المستقبل، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٢، ص ٧٨.
٢. عودة، سوسن جبار، واقع الصناعة التحويلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي في اقطار عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٤٤
٣. رشيد، حسين غازي، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين والعراق «دراسة تحليلية» رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١١
٤. المشهداني، ايناس محمد، تكييف الصناعة التحويلية في ظل منظمة التجارة العالمية لدول مختارة مع اشارة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١١
٥. راضي، حسن خلف، تطور انتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص ٢٦
٦. بولص، عامر شبل زيا، واقع وفاق الصناعة الكيماوية في العراق مع اشارة خاصة للشركة العامة للبطاريات، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٨

٧. المنعم، مهند علي حسين، واقع وافاق القطاع الصناعي الخاص ودوره في اعادة هيكلة القوى العاملة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٤٣
٨. عباس، اركان ريسان، المؤثرات التحليلية ودورها في تقييم كفاءة اداء الصناعات التحويلية (الكبيرة والمتوسطة) في العراق لعام ٢٠١٨، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨، ص ٣١٠
٩. شلال، ثامر علي، مستقبل التنمية الصناعية في العراق في نفاذ موارد الطاقة غير المتجددة، جامعة الانبار، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤، ص ٥٧٨
١٠. السعدي، عبيد مرتضى حميد، الصناعة التحويلية وامكانية التنوع بالاستفادة من تجارب دول مختارة - جامعة كربلاء، ٢٠٢١، ص ١٦٤
١١. عمر، رحاب عبد السلام، دور العوائد النفطية في تمويل قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠١٧، ص ٢٥١
١٢. الزهراني، نصر الدين، فيفيان، روان، اثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية (١٩٩٥-٢٠٢٢)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ٢٠٢٥، ص ١٣٦.
١٣. المنصوري، سلطان، السياسات المستقبلية لقطاع الصناعات التحويلية، ٢٠١٦، بحث منشور على الانترنت
١٤. النجار، احمد السيد، الصناعات التحويلية بوابة النهوض الغائبة في الوطن العربي، ٢٠١٤، بحث منشور على الانترنت